**وثيقة معلومات البرنامج (PID)**

**مرحلة التقييم المسبق**

30 سبتمبر/أيلول 2017

تقرير رقم: 120338

|  |  |
| --- | --- |
| **اسم العملية** | الضفة الغربية وقطاع غزة: منحة سياسات لتحقيق استقرار المالية العامة وتهيئة بيئة الأعمال |
| **المنطقة** | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الضفة الغربية وقطاع غزة |
| **القطاع** | إدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة |
| **الرقم التعريفي للعملية** | P161252 |
| **أداة الإقراض** | منحة لأغراض سياسات التنمية |
| **المقترض** | منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية) |
| **الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ** | وزارة المالية والتخطيط بالسلطة الفلسطينية |
| **تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج** | 21 سبتمبر/أيلول 2017 |
| **التاريخ التقديري لإتمام التقييم المسبق** | 3 أكتوبر/تشرين الأول 2017 |
| **التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين** | 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 |
| **قرار الاستعراض المؤسسي** | بعد الاستعراض المؤسسي، تم اتخاذ قرار بالمضي في إعداد هذه العملية |

**أولًا. خلفية عامة عن البلد والقطاع**

1. تعاني الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) من عدم الاستقرار السياسي وأحداث عنف استمرت على مدى العقدين الماضيين، وأدى ذلك إلى تقلبات كبيرة في الاقتصاد الكلي. وتمثل الأراضي الفلسطينية اقتصادًا صغيرًا ومفتوحًا وتأتي ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، بعدد سكان بلغ 4.8 مليون نسمة في 2016. وقد واجهت الأراضي الفلسطينية انعدام الاستقرار السياسي (على المستوى الإقليمي والداخلي) وعانت من سلسلة من الصراعات العنيفة على مر السنين. وبعد صراع 2007/2008، خضعت هذه الأراضي لسيطرة فصيلين سياسيين مختلفين هما: حركة فتح التي سيطرت على الضفة الغربية وحركة حماس التي سيطرت على قطاع غزة. ويبلغ نصيب غزة من إجمالي الناتج المحلي أقل من 30%، وتخضع حدودها لرقابة شديدة من جانب إسرائيل ومصر.
2. لا تزال مباحثات السلام بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل متوقفة منذ مبادرة الولايات المتحدة (مباحثات كيري) التي لم تحقق النجاح المنشود في 2013، ولا يزال نظام الحكم الفلسطيني منقسمًا، وبالتالي تزداد حدة التباعد بين قطاع غزة والضفة الغربية. ولم تطلق القمة العربية التي عُقدت مؤخرًا في مارس/آذار 2017 أية مبادرة رئيسية. وفي الوقت نفسه، نجد أن التطورات السياسية الأخرى في المنطقة تسترعي اهتمام المانحين وتتطلب مواردهم. ولم تتم انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني منذ 2006، وكانت نسبة التصويت في الانتخابات المحلية التي جرت في مايو/أيار 2017 متدنية مقارنة بالانتخابات المحلية التي جرت في 2012. وتختلف الظروف الاقتصادية والبيئات التنظيمية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. ثمة أثر قسري نجم عن توقف عملية السلام ألا وهو تباطؤ وعدم استدامة النمو الاقتصادي، الأمر الذي من شأنه تقويض الحوكمة والإدارة الرشيدة في الأراضي الفلسطينية. وهناك تأثير سلبي على الاقتصاد الفلسطيني من جراء القيود الإسرائيلية على التجارة وسبل الوصول إلى[[1]](#footnote-1) الموارد. وتدهور هيكل الاقتصاد الفلسطيني بصورة كبيرة على مدى العقدين الماضيين؛ وانكمش نصيب قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة بنسبة 50%، و75% على التوالي في السنوات 1994 - 2015. من ناحية أخرى، زاد نصيب قطاع الخدمات العامة (مثل التعليم والصحة والخدمات الأمنية والشرطية) من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 60% أثناء الفترة نفسها، وجاء معظم التمويل لهذا القطاع من مساندة الموازنة المقدمة من المانحين. وأدى هذا التغير الهيكلي الجذري في الاقتصاد إلى عدم إيجاد فرص عمل كافية في القطاع الخاص لاستيعاب قوة العمل المتنامية (التي معظمها من الشباب والنساء)، وتحقيق إيرادات تكفي لتقديم الخدمات للسكان الذين يزدادون بوتيرة سريعة. ولم تشهد المصالحة الداخلية سوى تقدم ضئيل. ولا يزال الانقسام الداخلي والقيود المتشددة المستمرة على حرية الانتقال والحركة وتقليص سبل الوصول إلى الخدمات والقيود على حركة التجارة تشكل المعوقات الرئيسية أمام استثمارات القطاع الخاص، وتحقيق النمو، وإيجاد فرص العمل.

**ثانيًا. أهداف العملية**

1. تتسق الأهداف الإنمائية لهذه العملية مع الأولويات الرئيسية للحكومة الفلسطينية وأهدافها الأوسع نطاقا من أجل التنمية. ويتمثَّل الهدف الإنمائي للعملية المقترحة في الركيزتين التاليتين: (1) تحسين شفافية تحويلات المالية العامة إلى مقدمي الخدمات المحليين؛ و(2) تحسين بيئة الأعمال. وتسعى الركيزة الأولى إلى مواصلة التقدم نحو زيادة استقرار المالية العامة لقطاعات الكهرباء والمياه والصحة، وفي الوقت نفسه تقليص "صافي الإقراض" – وهي التحويلات الإلزامية من السلطة الوطنية إلى وحدات الحكم المحلي[[2]](#footnote-2) حينما تقتطع التزامات هذه الوحدات لإسرائيل من إيرادات السلطة الوطنية التي تقوم إسرائيل بتحصيلها، وكذلك الديون المتراكمة المستحقة للسلطة الفلسطينية، واحتواء الإنفاق القطاعي المتزايد. وسيُؤدِّي تحسين تنسيق حوافز تحويلات المالية العامة بين مختلف الأطراف من خلال تحسين الشفافية والمساءلة إلى تحسين السلامة المالية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، وهو ما يساعد على تعزيز أوضاع المالية العامة لتصبح أيسر في التنبؤ بها وأكثر شفافية واستدامة. وهذا أيضا من المتطلبات الأساسية لإرساء أسس تحسين نشاط القطاع الخاص، وزيادة ثقة المستثمرين المحتملين، وكسب المزيد من ثقة المواطنين، التي تأتي مع تحسين الخدمات. من ناحية أخرى، يساند تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لبيئة الأعمال تنمية القطاع الخاص من أجل خلق فرص العمل، وهو ما يتيح للمناطق الفلسطينية الحد من الفقر وتحقيق معدلات نمو أعلى وأكثر استدامة.

**ثالثًا. دواعي مشاركة البنك الدولي**

1. تُعتبر هذه العملية جسرًا لمساندة الانتقال إلى الأهداف الواردة في إطار إستراتيجية البنك الجديدة المقترحة لمساعدة الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات المالية 2018-2021، وتهدف إلى دعم الأهداف المتوخاة في إطار ركيزتي هذه الإستراتيجية. وصُممت هذه العملية أيضًا كي تساند بشكل مباشر تحقيق الركيزة الأولى التي تهدف إلى تعزيز بيئة مواتية لنمو نشط يشمل الجميع ويقوده القطاع الخاص لخلق الوظائف عن طريق تحسين بيئة الأعمال بعدد من الإجراءات المسبقة ترتبط بتيسير وتحديث الإطار القانوني، وسن قانون جديد للشركات، وتيسير استخراج تراخيص مزاولة الأعمال وإجراءات التسجيل. وتهدف هذه الركيزة أيضًا إلى زيادة سبل الوصول إلى التمويل من أجل تحسين الاشتمال وتوفير المزيد من فرص العمل في القطاع الرسمي من خلال مساندة الإطار القانوني لتأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق النمو لأنشطة أعمالها. وتدعم هذه العملية أيضا الركيزة الثانية للإستراتيجية التي تعمل على تقوية المؤسسات من أجل تحسين تقديم الخدمات التي تركز على المواطن عن طريق تحسين المساءلة والشفافية في شؤون المالية العامة.
2. فضلا عن ذلك، تساند هذه العملية الأولويات الإستراتيجية للسلطة الفلسطينية التي تضمَّنتها إستراتيجيتها للتنمية الوطنية ــ وهي أجندة السياسات الوطنية للسنوات 2017-2022، وتُقدِّم تمويلا أساسيا لموازنة السلطة الفلسطينية لسنة 2017. وتساند هذه المنحة جهود السلطة الفلسطينية الرامية إلى تعزيز استقرار المالية العامة من خلال تحسين الشفافية والمساءلة، ونظام السداد الذي يمثل ركيزة تحويلات المالية العامة المرتبطة بتمويل المرافق بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ووحدات الحكم المحلي ــ نظرًا لأن الفواتير غير المسددة حاليًا الخاصة بوحدات الحكم المحلي تشوه تحويلات الإيرادات بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وستساعد العملية المقترحة بتقديمها 30 مليون دولار لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2017 على تعبئة موارد تمويلية أخرى بشكل مباشر من المانحين بقيمة تصل إلى نحو 45 مليون دولار سنويا من خلال الصندوق الاستئماني الخاص بالخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية. ومن شأن هذه العملية أيضًا إرسال رسالة إيجابية قوية للمانحين الآخرين الذين يقدمون مساندة ثنائية مباشرة لموازنة السلطة الفلسطينية.

**رابعًا. التمويل المقترح**

|  |  |
| --- | --- |
| المصدر: | (مليون دولار أمريكي) |
|  |  |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير. | 30.00 |
| المقترض/المستفيد | 0.00 |
|  الإجمالي | 30.00 |

**خامسًا. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية**

1. اعتمد تصميم ترتيبات الرصد والتقييم على الترتيبات التي تم إعدادها في إطار منح سياسات التنمية السابقة. وتم الاتفاق على إطار النتائج الخاص بهذه المنحة مع السلطات المعنية، وتم إعداد هذا الإطار بالتشاور مع شركاء التنمية الآخرين. وكما هو العرف وحسب المعمول به، تم إعداد إطار النتائج ليس فقط لرصد التقدم المحرز في إطار هذه المنحة، ولكن أيضًا لرصد تنفيذ الصندوق الاستئماني متعدد المانحين الذي يمثل مصدرًا رئيسيًا للتمويل المقدم من المانحين للموازنة بما يتوافق مع أجندة السياسات الوطنية. ونظرًا لأن كلًا من هذه المنحة والصندوق الاستئماني الخاص بالخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية يساندان تنفيذ أهداف رئيسية مختارة من إستراتيجية السلطة الفلسطينية ويهدفان إلى تقديم مساندة مالية مستقرة ويمكن التنبؤ بها لموازنة السلطة الفلسطينية، نجد أن وجود إطار نتائج مشترك لهما أدى أيضًا إلى تدعيم تنفيذ الإصلاحات المرجوة. وتمثل المؤشرات المستخدمة مقاييس مباشرة للأهداف الإنمائية، ويتم جمع البيانات من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية والوزارات التنفيذية، وتعتبر الحكومة بأسرها مسؤولة عنها.
2. قامت وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية بإضفاء الصبغة المؤسسية على ترتيبات الرصد. وبناء على المعطيات المقدمة من الوزارات التنفيذية والجهات الحكومية الأخرى، تقوم السلطة الفلسطينية بإعداد تقارير ربع سنوية بصورة دورية لرصد ومتابعة الأداء في إطار هذه المنحة والصندوق الاستئماني متعدد المانحين الخاص بالخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية وتتم الاستفادة من هذه الإجراءات نفسها لرصد ومتابعة التقدم المحرز مقابل برنامج السلطة الفلسطينية متوسط الأجل. وتُنشَر هذه التقارير على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والتخطيط. ولم تُستخدم ترتيبات الرصد والمتابعة المعدة في سياق منح سياسات التنمية والصندوق الاستئماني الخاص بالخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية لأغراض هذه العمليات فحسب، ولكن هناك أيضًا أدلة وشواهد على أن هذه الترتيبات قد أسهمت في بناء ترتيبات مؤسسية أكثر قوة لرصد ومتابعة الجهود الإصلاحية الأوسع نطاقًا للسلطة الفلسطينية.

**سادسًا. المخاطر وتخفيف آثارها**

1. تتسم الأوضاع السياسية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها شديدة الهشاشة. ومن الممكن أن يتدهور الموقف السياسي شديد الاضطراب، وتكون النتيجة توقف الإصلاحات الهيكلية. وتتضمن المخاطر عودة الصراع المسلح في غزة، وإن حدث هذا سيعاني اقتصاد غزة من ركود مع زيادة معدلات الفقر، وينجم عن ذلك عودة التوتر في جميع أرجاء الضفة الغربية، وسينتج عن هذا زيادة المخاطر الأمنية التي من شأنها التأثير سلبًا على النشاط الاقتصادي وأوضاع الفقر. وإذا حدثت انتكاسة في الأوضاع الأمنية، ستنهار ثقة القطاع الخاص وستتراجع استثماراته، وسينجم عن ذلك تراجع النمو الاقتصادي والإيرادات العامة مع زيادة معدلات البطالة. وتقوم الجهات المانحة الدولية بمراقبة ورصد النشاط الاقتصادي عن كثب في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تقوم حاليًا بمساندة السلطة الفلسطينية بمنح ومساعدة فنية. ومن شأن الالتزام القوي من جانب السلطات المعنية بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية على الرغم من صعوبة البيئة الاقتصادية والضغوط على المالية العامة أن يرسي الأساس لتعزيز ثقة القطاع الخاص والمساندة المقدمة من شركاء التنمية.
2. يتسم تصنيف مخاطر الاقتصاد الكلي بأنه مرتفع.ولا تثير آفاق المالية العامة والاقتصاد الكلي الأساسية في فلسطين القلق فحسب، ولكنها تتضمن أيضًا مخاطر جوهرية خاصة بتدهور الأوضاع. وكما ذكرنا آنفًا، فإن إمكانية اندلاع صراع في غزة والضفة الغربية من شأنه التأثير سلبًا على مستوى انعدام اليقين وثقة الشركات وأنشطة الأعمال. وعلى جانب المالية العامة، إذا تراجع التمويل المقدم من المانحين أكثر من ذلك، *مع ثبات باقي العوامل*، ستتدهور الآفاق الاقتصادية بصورة جوهرية. ولا يزال الدين العام الذي بلغ 36.1% من إجمالي الناتج المحلي شديد التأثر بمخاطر تدهور الأوضاع المرتبطة بالنمو والرصيد المالي الأولي. وعلى ضوء محدودية القاعدة الضريبية في الأراضي الفلسطينية وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، فإن المزيد من التراجع في مساندة المانحين ومعدلات النمو الاقتصادي الأدنى من المتوقع يفرضان مخاطر إضافية على القدرة على تحمل أعباء الدين العام. كما أن زيادة تشديد القيود التي تفرضها إسرائيل سيكون له أثر مدمر على السكان في غزة. وترسل هذه المنحة المقترحة رسالة قوية مفادها أن البنك الدولي يساند السلطة الفلسطينية في تنفيذ أجندة السياسات الوطنية وأنها بحاجة إلى مساندة مستمرة من جانب المانحين. والأهم من هذا أن هذه العملية تعمل على تعبئة حوالي 45 مليون دولار سنويًا من خلال الصندوق الاستئماني الخاص بالخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية الذي يديره البنك الدولي. ولهذا أهمية خاصة نظرًا لأن تراجع المعونات المقدمة من المانحين يمثل أحد المخاطر المهمة التي تم تحديدها بالنسبة لنجاح هذه العملية.
3. تتسم المخاطر المالية والتعاقدية بأنها مرتفعة. وينطوي نظام إدارة المالية العامة على نقاط ضعف جوهرية تتمثل في ضعف تنفيذ الموازنة، واستمرار تراكم المتأخرات، والتأخير في إصدار الحسابات السنوية المدققة بسبب عدم إعداد القوائم والبيانات المالية في الوقت المناسب من جانب وزارة المالية والتخطيط. ويتمثل السبب في أوجه القصور المشار إليها في نظام الإدارة المالية العامة في ضعف الالتزام وضعف عملية صنع القرار على المستوى الوزاري والمستوى الإداري، ناهيك عن عدم كفاية وكفاءة القدرات لدى وزارة المالية والتخطيط. وشهدت السنوات الأخيرة قيام البنك الدولي ومانحين آخرين بتقديم مساندة للسلطة الفلسطينية من خلال العديد من المساعدات الفنية لوزارة المالية والتخطيط تستهدف تعزيز مساءلة نظام إدارة المالية العامة. وقامت السلطة الفلسطينية مؤخرًا بإصدار إستراتيجية جديدة لإدارة المالية العامة (2017 - 2022) مع التشديد على إدارة النفقات والرقابة عليها، وإعداد التقارير المحاسبية وأعمال التوريدات والتعاقدات. وسيساند البنك تنفيذ هذه الإستراتيجية من خلال تمويل مشروع جديد خاص بإدارة المالية العامة، وهذا المشروع قيد الإعداد، والهدف منه هو الاستفادة من أنشطة المساعدة الفنية السابقة بغرض توسيع نطاق تطبيقه على بعض الوزارات التنفيذية، مثل وزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الحكم المحلي. كما سيساعد هذا المشروع السلطة الفلسطينية على تحسين الدقة والتوقيت في عملية إعداد الحساب الختامي، ولهذا أهمية بالغة بالنسبة للمحاسبة الخاصة بنظام الإدارة المالية العامة.

**سابعًا. الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية والجوانب البيئية**

*الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية*

1. من المتوقع بشكل عام أن تكون آثار السياسات الرئيسية التي تساندها هذه العملية على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية إيجابية إلى حد كبير أو محايدة، ويُرتقب أن يكون لإجراءات السياسات في إطار الركيزة الأولى للعملية آثار إيجابية إلى حد كبير أو محايدة على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية، وخاصة تلك المتصلة بقطاعات المرافق. وتهدف الإصلاحات المقترحة للمالية العامة إلى تحسين السلامة المالية لقطاع المرافق بهدف زيادة الاستثمارات في تلك القطاعات على الأمد المتوسط والأمد الطويل. ومن الضروري أن تُؤدِّي هذه الإصلاحات إلى تحسين نوعية وانتظام تقديم الخدمات حتى يكون لها أثر إيجابي على أحوال الفقراء والمحرومين. ففي قطاع الكهرباء، إذا ساعدت الإصلاحات على تحقيق هدف زيادة إمدادات الكهرباء في الضفة الغربية، فإنها قد تسهم في التغلُّب على المعوقات الخطيرة للنمو على مستوى الشركات،[[3]](#footnote-3) وهو ما قد يكون له أثر إيجابي على أوضاع الفقر عن طريق زيادة فرص العمل والتوظيف، وتحسين مستويات تلبية طلبات تقديم الخدمات للأسر. وسيدور محور تركيز إصلاحات المالية العامة ذات الصلة بتحصيل الفواتير حول تحويلات الأموال بين وحدات الحكم المحلي وموردي الخدمات بالجملة، وليس حول زيادة المدفوعات من المستهلك النهائي، وبناء عليه من غير المتوقع أن يكون لهذا الإجراء أثر سلبي على أوضاع الفقر.
2. من غير المرجح أن يكون لإصلاحات نظام الإحالة في المنظومة الصحية وتحويلات المالية العامة بين الأجهزة والإدارات الحكومية أثر سلبي على أوضاع الفقر والأوضاع الاجتماعية. أمَّا الإصلاحات التي تسعى إلى تحسين استقرار المالية العامة لقطاع الصحة عن طريق إصلاح نظام خدمات الإحالة فمن غير المتوقع أن يكون لها أثر سلبي على الأحوال الاجتماعية وأوضاع الفقر، لأنها ترمي إلى خفض تكلفة بعض الخدمات الصحية عن طريق نظام أكثر كفاءة للتعاقد مع مُقدِّمي الرعاية الصحية الخارجيين. ومن شأن الإجراءات والتدابير التي تعمل على تدعيم مواءمة إجراءات الإحالة الموحدة أيضًا تحسين جودة الوصول إلى خدمات الإحالة الصحية لجميع شرائح السكان الفلسطينيين. ومن المنتظر أن تسهم جهود تحسين شفافية تحويلات المالية العامة بين الأجهزة الحكومية وإمكانية التنبؤ بها في زيادة حيز المالية العامة المتاح للاستثمارات الرأسمالية، وأن تتيح لوحدات الحكم المحلي تقديم الخدمات للمواطنين على نحو يتسم بالمساءلة.
3. من المتوقع أن تكون الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية من جراء الإصلاحات التي ستساندها الركيزة الثانية للعملية إيجابية أو محايدة. وتُعد الإصلاحات الخاصة بالإطار التنظيمي ومناخ الأعمال ضرورية لتحقيق هدف تيسير نمو يقوده القطاع الخاص، وتحسين نواتج التوظيف، وزيادة الإيرادات الحكومية. وتعمل الإصلاحات المعنية بتكوين الضمانات على تحقيق منافع لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تمثل القوة الدافعة للابتكارات والعمود الفقري للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في الاقتصاد الفلسطيني من خلال مساندة المؤسسات المالية لتطوير منتجات تمويل متنوعة لهذه المنشآت. وعلاوة على ذلك، من شأن تحديث قانون الشركات القديم وتيسير تسجيل أنشطة الأعمال والشركات وإجراءات التراخيص تدعيم إنشاء الشركات الصغيرة، ومساندة نموها، وبالتالي خلق فرص عمل في القطاع الرسمي. وفي الوقت نفسه، سيُتاح لهذه الشركات فرص أفضل للوصول إلى التمويل والأسواق، والحصول على الحماية القانونية. ونظرا لأن البطالة ترتبط ارتباطا قويا بالفقر، فإن تهيئة المزيد من فرص العمل الرسمية في القطاع الخاص من خلال تحسين مناخ الأعمال سيكون لها أثر إيجابي على الرفاهة الاقتصادية للفقراء والمحرومين.

*الجوانب البيئية*

1. حسبما يقضي منشور سياسة العمليات رقم 8.60، قام البنك الدولي بتقييم احتمالات أن تؤدي أية سياسات معينة تساندها منحة سياسات التنمية هذه إلى حدوث آثار ملموسة على البيئة أو الغابات أو الموارد الطبيعية الأخرى. ومنذ أواخر التسعينيات، عمل الإطار البيئي القانوني والإداري الفلسطيني على اتخاذ خطوات كبرى نحو حماية الموارد البيئية وإضفاء الصبغة المؤسسية على إدارتها المستدامة. ويعتبر قانون البيئية الفلسطيني لسنة 1999 قانونًا حديثًا وشاملًا يعمل على تنظيم القطاع البيئي، ويغطي القضايا الرئيسية ذات الصلة بحماية البيئة وإنفاذ القانون. ويتناول هذا القانون العديد من القضايا البيئية، ويشمل ذلك تقييم الأثر البيئي، والتدقيق البيئي، وإصدار التصاريح للمشروعات الإنمائية، ورصد ومتابعة الموارد البيئية ومحدداتها. وعلاوة على ذلك، تساند الإجراءات التنفيذية لسياسة التقييم البيئي في فلسطين التي اعتمدها مجلس الوزراء الفلسطيني في سنة 2000 التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للشعب الفلسطيني. وبالنسبة لسياسة التقييم البيئي، هناك 3 وثائق تمثل خطوات تسلسلية في دورة حياة المشروع، وعملية استعراض الموافقة البيئية: التقدم بطلب تقييم بيئي؛ والتقييم البيئي المبدئي؛ وتقييم الأثر البيئي. وتقدم سلطة جودة البيئة الفلسطينية المنشأة بموجب مرسوم رئاسي في سنة 2002 إرشادات بشأن إعداد تقارير التقييم البيئي، وتطبق معايير فحص لتحديد ما إذا كان التقييم البيئي المبدئي أو تقييم الأثر البيئي مطلوبًا لمشروع ما أم لا. ويكون تقييم الأثر البيئي مطلوبًا للمشروعات التي من المحتمل أن يكون لها آثار بيئية جوهرية. ويحدد التقييم البيئي أيضًا التدابير والإجراءات المطلوبة للتخفيف من الآثار البيئية السلبية. وتكون سلطة جودة البيئة الفلسطينية مسؤولة عن ضمان القيام بعمليات التنمية بصورة مرتبة ومنظمة، كما أن لديها القدرات اللازمة لتنفيذ تدابير وإجراءات التخفيف من الآثار الضارة ورصدها ومتابعتها وإعداد التقارير الخاصة بها.
2. من غير المحتمل أن تكون للإصلاحات التي تساندها هذه العملية آثار بيئية جوهرية. وستعمل تدابير السياسات التي تجري مساندتها في إطار الركيزة 1 على تحسين استدامة المالية العامة للموقف المالي للسلطة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه من غير المحتمل أن يكون لها أي أثر بيئي مباشر أو غير مباشر. وعلاوة على ذلك، تدعم التدابير والإجراءات في إطار الركيزة 2 نمو منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتوسيع أنشطة أعمالها، وهو ما يمكن أن ينطوي على مخاطر بيئية. لكن أيًا ما كان الأمر، سيعمل الإطار التنظيمي البيئي في الأراضي الفلسطينية كما ذكرنا أعلاه على ضمان تطبيق تدابير التخفيف الضرورية. وعلاوة على ذلك، لا تدعم هذه الإصلاحات نمو منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة فحسب، ولكن تشجعها أيضًا على التسجيل رسميًا بدلًا من العمل في القطاع غير الرسمي. ونظرًا لما يتمتع به القطاع غير الرسمي في الأراضي الفلسطينية بنصيب كبير في الاقتصاد الفلسطيني، فإن تقليص حجم هذا القطاع، وزيادة عدد الشركات الرسمية سيؤدي إلى خفض مخاطر السلامة والمخاطر الصحية والبيئية، وسيكون لذلك أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي بأكمله.

**ثامنًا. مسؤول الاتصال**

**البنك الدولي**

ري أوداوارا

خبير اقتصادي أول

هاتف: (972-2) 236-6553

بريد إلكتروني: rodawara@worldbank.org

المكان: غزة، الضفة الغربية وقطاع غزة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

**المقترض**

السيدة ليلى صبيح

المدير العام لإدارة العلاقات والتعاون الدولي

وزارة المالية والتخطيط بالسلطة الفلسطينية

رام الله (الضفة الغربية)

الضفة الغربية وقطاع غزة

هاتف: (970-2) 240-0650

فاكس: (970-2) 240-0595

بريد إلكتروني: mofirdg@palnet.com

**تاسعًا. للمزيد من المعلومات**

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

1. أدت القيود على الوصول إلى المنطقة جيم إلى تقييد سبل الوصول إلى الموارد الطبيعية بشدة مثل الكهرباء التي تمثل أسس التنمية للقطاعات الإنتاجية. [↑](#footnote-ref-1)
2. تشتمل وحدات الحكم المحلي على شركات التوزيع (لقطاع الكهرباء)، والبلديات، ومجالس القرى. [↑](#footnote-ref-2)
3. الاستقصاء العالمي لمؤسسات الأعمال (2013) الذي أظهر أن قرابة 13% من الشركات في المناطق الفلسطينية أفادت بأن الكهرباء هي أكبر المعوقات التي تواجهها. وفي أربعة من خمسة بلدان للمقارنة، كانت النسبة المناظرة 5% أو أقل. [↑](#footnote-ref-3)